

Distr.: General
22 June 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 - 22 تموز/يوليه 2020

البند 12 (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 32/2019 الذي طُلب فيه إلى الفريق الاستشاري المخصص لهايتي أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس لينظر فيه في دورته لعام 2020. ويسلط التقرير الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي عقب زيارته إلى واشنطن العاصمة في آذار/مارس 2020، التي أُجريت خلالها أعضاء الفريق مناقشات مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على النتائج التي توصلت إليها المناقشات الإلكترونية التي أجراها الفريق مع السلطات الوطنية، فضلاً عن ممثلي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. وبالنظر إلى القيود المفروضة على السفر في سياق تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم يسافر الفريق إلى هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويسلم الفريق بأن جائحة كوفيد-19 من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة المتعددة الأبعاد التي يواجهها البلد، وقد تؤدي إلى تقويض المكاسب الإنمائية والأمنية التي تحققت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية وزيادة حدة التوترات الاجتماعية والسياسية. ويشدد الفريق على أن هذه الأزمة الصحية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل تتطلب توحيد الجهود مع جميع الجهات الفاعلة المعنية كي تتكاتف على اختلاف انتماءاتها السياسية وتعمل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لضمان التصدي للأزمة بنجاح.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ويشدد الفريق على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لا تزال تمثل الإطار التوجيهي للمساعدة على التصدي بفعالية لكوفيد-19، فضلاً عن دعم هايتي بينما تسير على طريق التنمية الطويلة الأجل، حيث إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو وحده الكفيل بمساعدة البلدان على أن تخفف من آثار هذه الجائحة وعلى أن تصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات في المستقبل. ويدعو الفريق إلى استمرار روح التضامن والتعاون وإلى قيام المجتمع الدولي بتوفير الدعم بصورة متنسقة ومنسقة تنسيقاً جيداً، بما في ذلك الدعم المقدم من الأمم المتحدة، لمساعدة حكومة هايتي على إدارة أزمة كوفيد-19 بنجاح وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل.

وأضحى تدهور الحالة الإنسانية الشغل الشاغل للفريق نظراً لأن نصف سكان البلد بحاجة إلى المعونة الإنسانية في الوقت الراهن، حيث بلغ عدد من يحتاجون إلى المساعدة الغذائية العاجلة وحدها 4,1 ملايين شخص. ويشدد الفريق على أهمية كفالة توفير الموارد الكافية لجهود الاستجابة الإنسانية حتى تتجح منظمات المعونة في البقاء وتقديم المساعدة المنقذة للحياة.

أولا - مقدمة

ألف - ولاية الفريق وتكوينه

1 - ترأس كندا الفريق الاستشاري المخصص لهائيتي، الذي أنشئ بدايةً في عام 1999 وأعيد تنشيطه في عام 2004، ويتألف من الممثلين الدائمين لكل من الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبلينز وبنين وبيرو وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والسلفادور وشيلي وفرنسا وكندا وكولومبيا والمكسيك وهائيتي والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

2 - ومدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 32/2019 ولاية الفريق إلى حين اختتام أعمال دورة عام 2020، لكي يتسنى له أن يتابع الوضع عن كثب ويقدم المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهائيتي، تعزيزاً لانتعاشها وتعميرها واستقرارها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة عنصري الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم للبلد. وطلب المجلس أن يقدم الفريق تقريراً عن أنشطته لينظر فيه خلال دورته لعام 2020.

3 - وهذا التقرير هو التقرير السادس عشر الذي يقدمه الفريق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ إعادة تنشيطه في عام 2004. ويبرز التقرير النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق بعد الزيارة التي قام بها إلى واشنطن العاصمة في آذار/مارس 2020، والمناقشات التي أجراها على شبكة الإنترنت مع السلطات الهايتية والاجتماعات التي عقدها مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة في نيويورك طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالنظر إلى تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما أسفر عنه ذلك من فرض قيود على السفر في جميع أنحاء العالم، لم يقم الفريق بزيارة هايتي، وإنما أجرى مشاوراته مع المحاورين الهايتيين في شكل افتراضي.

باء - موجز أنشطة الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير

4 - نظرا للشواغل المستمرة بشأن الحالة الإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية في البلد، نظم الفريق عددا من الأنشطة وشارك فيها في وقت أبكر من الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بالفترات المشمولة بالتقارير السابقة، بغية زيادة فهمه للحالة في هايتي. ففي 4 أيلول/سبتمبر 2019، شارك الفريق في مأدبة غداء مع بوشيت إدموند، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي آنذاك، أقامتها البعثة الدائمة لهائيتي لدى الأمم المتحدة في نيويورك للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء الفريق. وكانت هذه فرصة للاستماع مباشرة إلى مسؤول رفيع المستوى في حكومة هايتي وهو يتحدث عن الحالة في البلد وأولويات الحكومة في الفترة المقبلة.

5 - وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية وتدهور الحالة الإنسانية وتزايد انعدام الأمن والجمود السياسي الذي طال البلد، عقد الفريق في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 جلسة إحاطة مع الممثلة الخاصة للأمم العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ونائب الممثلة الخاصة للأمم العام بالنيابة/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم. وعقب تلك الإحاطة، أصدر الفريق في 6 تشرين الثاني/نوفمبر بياناً يحث فيه المجتمع الدولي على أن يواصل بشكل جماعي تعاونهم من أجل دعم هايتي (انظر المرفق الأول).

6 - وفي 2 آذار/مارس 2020، قام الفريق بزيارة إلى واشنطن العاصمة، حيث التقى الأعضاء بممثلي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة الحوار بين البلدان

الأمريكية، ومؤسسة الولايات المتحدة لتمويل التنمية الدولية، ووزارة خارجية الولايات المتحدة، فضلا عن السلطات الهايتية، بما في ذلك المستشارية الخاصة لرئيس هايتي، إستر أنطوان.

7 - وفي 4 آذار/مارس 2020، شارك الفريق في إحاطة بشأن الحالة الإنسانية في هايتي قدمها إلى الدول الأعضاء كل من نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في هايتي، والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهايتي لدى الأمم المتحدة، باتريك سانت هيلير، وممثلو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

8 - وفي 29 نيسان/أبريل 2020، عقد الفريق اجتماعا إلكترونياً مع الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في هايتي، والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهايتي لدى الأمم المتحدة، وممثلو وزارة الصحة العامة والسكان، واللجنة الوطنية للأمن الغذائي، واللجنة المتعددة القطاعات المعنية بإدارة جائحة كوفيد-19، فضلا عن ممثلي فريق الأمم المتحدة القطري لمناقشة الآثار الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على كوفيد-19 في هايتي، بما في ذلك تدهور حالة الأمن الغذائي في البلد. وعقب هذه الإحاطة الإعلامية، أصدر الفريق في 8 أيار/مايو بياناً للتعبير عن تضامنه مع هايتي (انظر المرفق الثاني).

9 - ويعرب الفريق عن تقديره لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، والممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، والأعضاء الآخرين في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري لما قدموه من دعم لعمل الفريق.

ثانياً - لمحة عامة عن الحالة القطرية

ألف - أزمة كوفيد-19

10 - يجري إعداد هذا التقرير في وقت يجتاح فيه كوفيد-19 جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى عدد هائل من الوفيات ومعاناة إنسانية شديدة. وكانت هايتي من أواخر بلدان منطقة البحر الكاريبي التي سجلت وجود حالات إصابة بكوفيد-19، ويرجع ذلك جزئياً إلى محدودية السياحة ومحدودية تدفق الأشخاص من بلدان أخرى. فقد أعلن رئيس هايتي، جوفينيل مويز، حالة الطوارئ الصحية في نفس اليوم الذي شهد تسجيل الحالة الأولى في 19 آذار/مارس 2020. ثم أعلن السيد مويز سلسلة من التدابير لاحتواء الفيروس، من بينها إغلاق جميع المطارات والمعابر الحدودية والموانئ والمدارس والمجمعات الصناعية، فضلاً عن حظر تجمعات الناس وحظر التجول على مستوى البلد من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة الخامسة صباحاً. وبالإضافة إلى ذلك، صدر تعميم إداري يتضمن قائمة بالتدابير التي يتعين اتخاذها خلال الجائحة، بما في ذلك ارتداء الأقنعة وضمان وضع بروتوكول للتنظيف في وسائل النقل العام. ومنذ ذلك الحين، تضاعفت حالات الإصابة وتوقعت نماذج التنبؤ بوتيرة انتشار المرض دخول 400 000 شخص إلى المستشفيات ووقوع 17 000 حالة وفاة استناداً إلى افتراض عدم اتخاذ أي من تدابير التخفيف.

11 - وأحاط الفريق علماً بإنشاء لجنة علمية متعددة التخصصات ولجنة متعددة القطاعات في أوائل نيسان/أبريل 2020 لمساعدة وزارة الصحة العامة والسكان في التصدي للجائحة، فضلاً عن وضع خطة صحية للتصدي لكوفيد-19 بتكلفة قدرها 176 مليون دولار. وبالرغم من أن كوفيد-19 يؤثر على جميع

البلدان أياً كانت مستوياتها من حيث الدخل والتنمية، فإن هذه الجائحة تكشف في الواقع حالة انعدام المساواة الصارخة التي تفصل المجتمعات الثرية عن المجتمعات المهمشة في العالم. وأبلغ الفريق بأن هايتي بحكم كونها بلداً من أقل البلدان نمواً ستتأثر بشكل خاص بسبب محدودية مواردها، وضعف الهياكل الأساسية الصحية، والافتقار إلى المرافق الصحية الملائمة، والظروف المعيشية التي تتسم بكثافة سكانية عالية، والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة، والاحتياج الشديد إلى المساعدات الإنسانية.

12 - ولاحظ الفريق أن كوفيد-19 يمكن أن يقوض المكاسب الإنمائية والأمنية التي تحققت في البلد على مدى خمسة عشر عاماً ما لم يتم التصدي له على النحو المناسب. وإذا لم تتم إدارة جائحة كوفيد-19 إدارة جيدة، فإنها يمكن أن تزيد من تقويض ثقة الناس في مؤسساتهم الوطنية، وأن تؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية، وإلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن تسهم في تجدد العنف وزيادة انعدام الأمن. وأحيط الفريق علماً بأهمية كفالة التنسيق الجيد بين الهياكل المؤسسية في مكافحة كوفيد-19. وأبلغ الفريق أيضاً بأن التصدي لأثر هذه الأزمة العالمية في هايتي من شأنه أن يتم بكفاءة أكبر من خلال العمل والتضامن على الصعيد العالمي، وأن الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية وجميع الجهات صاحبة المصلحة بحاجة إلى العمل معاً بتصميم وعلى وجه الاستعجال لمنع انتشار كوفيد-19 والتصدي له، فضلاً عن المساعدة في التخفيف من آثاره الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

13 - واستهل فريق الأمم المتحدة القطري، بإشراف تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناقشات مع الحكومة والمؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي بشأن إجراء تقييم مشترك وشامل بقيادة الحكومة للأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على جائحة كوفيد-19. والغرض من التقييم هو توجيه عملية وضع إطار جماعي للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. ويشدد الفريق على أن إجراءات التصدي لكوفيد-19 والأزمات الإنسانية ينبغي أن تسترشد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، إذ أنه لا يمكن المساعدة في بناء قدرة البلد على الصمود في مواجهة الأزمات والصدمات في المستقبل إلا بمعالجة العوامل الأساسية. ويساور الفريق القلق إزاء عدم إحراز سوى تقدم محدود في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعد مرور خمس سنوات على اعتمادها. ويشدد الفريق على ضرورة أن تدمج الحكومة خطة عام 2030 في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلد، ويشجع المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لحكومة هايتي لكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح خلال عقد العمل.

باء - السياق السياسي والأمني

14 - أصبحت الحالة السياسية في هايتي أكثر هشاشة منذ صدور التقرير الأخير للفريق، المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2019 (E/2019/80). وفي النصف الثاني من عام 2019، أدت التحديات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب زيادة تصاعد الأزمة السياسية التي طال أمدها والتي أثرت بالفعل على البلد، إلى احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق وإغلاق البلد، مما أسفر عن شلل شبه تام أصاب النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدن الكبرى في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

15 - وما برح رئيس هايتي يحكم بدون برلمان منذ بداية العام. ويعزى ذلك إلى أن الانتخابات البرلمانية والبلدية لم تُجر في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كما كان مقرراً في البداية، وإلى انتهاء ولاية جميع أعضاء مجلس النواب، وما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الشيوخ في 13 كانون الثاني/يناير 2020. وبعد عدة محاولات للتغلب على الأزمة السياسية، عُيّن رئيس وزراء جديد، هو جوزيف جوت، في 2 آذار/مارس

2020. وحدد السيد جوت في خطابه الافتتاحي الذي ألقاه في 4 آذار/مارس، أولوياته التي تمثلت في مكافحة انعدام الأمن ومعالجة التفاوتات الاجتماعية وإحياء الاقتصاد. وقدم رئيس الوزراء أيضا أعضاء حكومته، المؤلفة من 19 وزيرا، من بينهم أربع نساء، وتسعة من وزراء الدولة، من بينهم امرأتان.

16 - أما التدابير التي اعتمدها الحكومة لمنع انتشار كوفيد-19، فهي وإن كانت ضرورية، يخشى أن تؤثر على الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات حاسمة في البلد، بما في ذلك إجراء مراجعة للدستور والانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية المتوقع إجراؤها في عام 2021.

جيم - التوقعات الاقتصادية

17 - حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، كانت هايتي تعاني بالفعل من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة لتاريخ من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والمخاطر الطبيعية التي كثيرا ما تتحول إلى كوارث طبيعية مدمرة. وهايتي واحدة من أفقر البلدان وأقلها تمتعاً بالمساواة في العالم، وتحتل المرتبة 169 من أصل 189 بلدا في دليل التنمية البشرية لعام 2019، وقد سجلت ثالث أعلى معامل جيني (60,8) في العالم في عام 2020. وهناك أكثر من ستة ملايين شخص في هايتي - حوالي شخصين من بين كل 3 أشخاص - لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، ومن بينهم 2,5 مليون شخص - أو شخص من بين كل 4 أشخاص - ممن يعيشون في فقر مدقع، لا سيما في المناطق الريفية، ويعتمد العديد منهم على زراعة الكفاف لإطعام أسرهم.

18 - ويؤدي اجتماع عوامل ارتفاع التضخم (20 في المائة في نهاية السنة المالية)، وانخفاض قيمة العملة الوطنية (الغورد) بنسبة 25,5 في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة في العامين الماضيين، وتراكم المتأخرات، واستمرار ارتفاع تكاليف الطاقة، إلى جعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لسكان هايتي. وعلاوة على ذلك، يقدر أن الناتج المحلي الإجمالي، الذي لم يسجل سوى نمو متواضع خلال السنة المالية 2018/2017، قد انكمش بنسبة 0,9 في المائة في عام 2019 وسيستمر في الانكماش في عام 2020.

19 - ومن المتوقع أن تؤدي تداعيات جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تعطيل النشاط الاقتصادي وتفاقم أوجه الضعف الاقتصادية القائمة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي انخفاض حجم صادرات المنسوجات (التي بلغت 1,11 بليون دولار في السنة المالية 2019/2018) وحدث انخفاض هائل في تدفقات التحويلات المالية (التي بلغت 3,3 بلايين دولار في عام 2019، أو 39 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد) إلى زيادة ضخمة في عجز الحساب الجاري للبلد، من نحو 3,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2019/2018 لتصل إلى 7,2 في المائة في الفترة 2020/2019. ولا تزال إعانات الطاقة، التي قُدرت بنسبة 6,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، تشكل عبئا ماليا ولا تزال تحد من الحيز المالي للإنفاق في قطاعات أخرى. ومن المرجح أيضا أن يؤدي انخفاض الإيرادات المالية، إلى جانب زيادة النفقات الصحية والاجتماعية اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19، إلى زيادة العجز المالي في البلد.

20 - وشدد محاورو الفريق على أنه ينبغي للحكومة الهايتية أن تخفف من الأثر الاقتصادي للصدمة الناتجة عن كوفيد-19 عن طريق توفير الموارد اللازمة للحفاظ على سبل معيشة الناس وتعزيز الانتعاش والقدرة على الصمود. وأشاروا إلى أنه ينبغي للحكومة أن تكفل اتخاذ تدابير كافية لدمج تدابير تخفيف العبء الاقتصادي عن السكان، ولا سيما فيما يخص العديد من النساء والرجال الذين يعتمدون على

الاقتصاد غير الرسمي لكسب العيش. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم للسلطات الهايتية لكي يحدث ذلك.

21 - وعلم الفريق أن صندوق النقد الدولي قد وافق على صرف مبلغ 111,6 مليون دولار في إطار التسهيل الائتماني السريع لمساعدة هايتي على تغطية ميزان مدفوعاتها واحتياجاتها التمويلية اللازمة للتصدي لكوفيد-19، وأن البنك الدولي وافق على مشروع للأخذ بنهج المسار السريع في التصدي لجائحة كوفيد-19 بقيمة 20 مليون دولار. وعلم أيضا أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية قد أعلن في 26 آذار/مارس إنشاء مرفق خاص للإقراض للبلدان المتضررة من جائحة كوفيد-19. وأشار محاورو الفريق إلى أنه ينبغي للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يكونوا أكثر طموحا وقدرة على التوقع في الأعمال التي يقومون بها لمساعدة هايتي على معالجة الأثر الاقتصادي للأزمة، عن طريق القيام بأمر من بينها تعليق أي متطلبات لخدمة الدين لهايتي طوال مدة هذه الجائحة.

دال - المؤشرات الاجتماعية

22 - تشكل المؤشرات الاجتماعية في هايتي تنكيرا صارخا بما يعاني منه الناس من تردي نوعية الحياة. ووفقا للبنك الدولي، فإن أغنى 10 في المائة من السكان يحصلون على أكثر من 48 في المائة من مجموع دخل البلد مقارنة بنسبة 1 في المائة من مجموع الدخل التي يحصل عليها أفقر 10 في المائة من السكان. فالفاوتات في الدخل؛ وانتشار الفقر؛ وارتفاع معدلات العمالة الناقصة والبطالة (حوالي 14 في المائة رسميا)، ولا سيما بين الشباب؛ وسوء التغذية؛ ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة، بما في ذلك الصحة والتعليم، هي أمور تجعل من المستحيل تقريبا على الناس تحقيق كامل إمكاناتهم. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين منتشرًا مع انتشار العنف ضد النساء والفتيات، ولا تزال المرأة تعاني من التمييز فيما يخص الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، والوصول إلى مناصب صنع القرار، وفرص العمل بأجور جيدة.

23 - وتحتل هايتي المرتبة 154 من بين 183 بلدا في متوسط العمر المتوقع، الذي يبلغ إجمالا 63,5 عاما (66 عاما للنساء و 61 عاما للرجال)، مع انخفاض متوسط العمر المتوقع المقترن بصحة جيدة بشكل مثير للجزع حيث يبلغ 44 عاما. ولا يزال معدل وفيات الأمومة مرتفعا حيث يبلغ 529 حالة لكل 100 000 مولود حي. وهناك ارتفاع كبير في معدلات سوء التغذية، الذي يشكل تهديدا خطيرا لنمو الأطفال البدني والعقلي. وقد بلغت معدلات سوء التغذية الحاد على الصعيد الوطني 6 في المائة، في حين بلغت معدلات سوء التغذية الحاد الوخيم 2,1 في المائة، بما يتجاوز عتبة الطوارئ التي حدتها منظمة الصحة العالمية والبالغة 2 في المائة. ومن المرجح أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية دون سن الخامسة بنسبة 25 في المائة. ويشعر محاورو الفريق بالقلق من أن سوء تغذية الأطفال سيرتفع أكثر مع تزايد شدة أثر جائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، أدى إغلاق المدارس في جميع أنحاء البلد في نيسان/أبريل 2020 إلى تعليق برنامج التغذية المدرسية الذي تدعمه الأمم المتحدة - وهو واحد من أكبر شبكات الأمان الاجتماعي في هايتي - مما ترك 300 000 طفل بدون مساعدة غذائية يومية.

24 - وتثير المؤشرات الصحية القلق أيضا. فأكثر من 90 في المائة من المرافق الصحية تفرض رسوما على مستخدمي المرافق، ومع كون أكثر من نصف السكان يعيشون بدخل يقل عن 2,42 دولار في اليوم، فإن هذا لا يتيح حيزا يُذكر في الميزانية اليومية للناس لتغطية النفقات الصحية، بما في ذلك الرعاية الوقائية.

وبما أن الحكومة تنفق أقل من 1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع الصحة، لا توجد موارد كافية لتحسين الهياكل الأساسية الصحية أو تعزيز قدرات الموظفين الطبيين. ومع قيام أكثر من 85 في المائة من المهنيين من خريجي الجامعات، بمن فيهم العديد من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية، بمغادرة البلد بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، فإن العديد من المستشفيات والمراكز الصحية تعاني من نقص شديد في الموظفين. ويمكن بسهولة أن يؤدي مرض كوفيد-19 إلى إقبال كاهل النظام الصحي الهش بسبب الطلب المتزايد على أسرة المستشفيات (يلزم وجود ما بين 7 500 و 9 000 سرير) وعلى أجهزة التنفس في بلد تمثل فيه أمراض القلب والأوعية الدموية - التي تعرض الناس لخطر متزايد للإصابة بمرض كوفيد-19 - السبب الأول للوفاة. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الهياكل الأساسية للمياه النظيفة والصرف الصحي يعني أن مرض كوفيد-19 يمكن أن ينتشر بسهولة، ولا سيما في المجتمعات المحلية ذات الكثافة السكانية العالية.

25 - ولا يزال قطاع التعليم ضعيفاً. وعلى الرغم من أن مبدأ التعليم المجاني مكرس في الدستور الوطني، فإن الحكومة لا تخصص سوى 1,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لقطاع التعليم. والغالبية العظمى من المدارس إما أنها خاصة أو تديرها منظمات دينية وتقرض رسوما دراسية مرتفعة جداً (حوالي 80 دولاراً سنوياً) لدرجة أن الكثير من الأسر لا تستطيع تحمل تكاليفها، حيث يمثل ذلك المبلغ ما لا يقل عن 15 في المائة من دخل المواطن العادي في هايتي. ونتيجة لذلك، فإن ما يقرب من ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 11 سنة في المناطق الريفية و 9 في المائة في المناطق الحضرية غير ملتحقين بالمدارس. كما أن معدلات ترك المدارس والرسوب مرتفعة أيضاً، حيث بلغ متوسط مدة التحاق الطلاب بالمدارس حوالي 5,4 سنوات. ويُعتبر أن نسبة المدرسين الذين يتمتعون بالمؤهلات الأكاديمية اللازمة للتدريس أقل من 20 في المائة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في السنوات الأخيرة لتحسين التعليم من خلال سلسلة من تدابير السياسة العامة، فإن تلك التدابير لا تُترجم للأسف إلى تحسينات ملموسة بالنظر إلى أوجه القصور في تنفيذها، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل الكافي. وقد وجهت جائحة كوفيد-19 ضربة قاسية للتعليم في هايتي. فلم يتمكن سوى القليل من المؤسسات الوطنية من توفير التعلم عن بعد لأسباب مختلفة، منها غياب الكهرباء والإنترنت، والأدوات التعليمية، والمنصات، وخدمات التعليم عبر الإنترنت. ومما يبعث على القلق أن السنة الدراسية 2020/2019 لا تزال غير مكتملة.

26 - ويشدد الفريق على أن الحصول على التعليم الجيد شرط أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هايتي، تقل أعمار أكثر من ثلث السكان عن 15 سنة، ويمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة 32 في المائة من جميع العاطلين عن العمل. ويؤدي توفير تعليم جيد النوعية للأطفال إلى تحسين آفاق فرص العمل لديهم، مما يؤدي بهم إلى تحقيق كامل إمكاناتهم في حياتهم لاحقاً. ويمكن أن يستغل الأثر السلبي لكوفيد-19 على التعليم. وتؤدي الأزمة إلى إغلاق المدارس لفترة طويلة، كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من المدارس فضلاً عن الخسائر في التعلم، لا سيما بالنظر إلى صعوبة توفير التعليم عن بعد في بلد لا يتمتع فيه ثلثا السكان، وفقاً لبيانات عام 2018، بإمكانية الوصول إلى الإنترنت. ويتعرض الأطفال الأكثر ضعفاً وتهميشاً، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، ومن يواجهون صعوبات في التعلم، والأطفال المهاجرون والمشردون، ومن يعيشون في المجتمعات الريفية والفقيرة، لخطر التخلف أكثر عن الركب. كما أن فقدان الحماية التي توفرها المدارس يمكن أن يعرض رفاه الأطفال للخطر لأن الأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس يمكن أن تجندهم الجماعات الإجرامية، بما في ذلك العصابات العنيفة،

بسهولة أكبر. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير للحد من أثر جائحة كوفيد-19 على تعليم الأطفال، بما في ذلك، على سبيل المثال، استخدام الإذاعة والتلفزيون لإتاحة إمكانية التعلم عن بُعد. وفي الوقت نفسه، تتيح أزمة كوفيد-19 فرصة لإعادة التفكير في كيفية تعزيز نظام التعليم لصالح جميع أطفال هايتي.

هاء - الاحتياجات الإنسانية

27 - تضاعفت تقريباً الاحتياجات الإنسانية في البلد في العام الماضي. ويحتاج حوالي 5,1 ملايين شخص - أي ما يقرب من نصف سكان البلد - إلى دعم عاجل. والعامل الرئيسي لارتفاع الاحتياجات هو الارتفاع الحاد في انعدام الأمن الغذائي، الذي بلغ معدلاً أسوأ مما كان عليه بعد زلزال عام 2010، مما يضع هايتي في مصاف البلدان العشرة التي تشهد أشد الأزمات الغذائية في العالم. ووفقاً لآخر البيانات (الصادرة في نيسان/أبريل 2020)، ارتفع سعر الأغذية الأساسية (سلة الأغذية) بنسبة 25 في المائة في الأشهر الـ 12 الماضية، ويقدر أنه شهد زيادة أخرى في الأسابيع الأخيرة، الأمر الذي أدى، إلى جانب انخفاض قيمة العملة الوطنية وانخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 12 في المائة من عام 2018 إلى عام 2019، إلى انخفاض كبير في فرص حصول أفقر الأسر المعيشية على الغذاء. ووفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، يحتاج نحو 4,1 ملايين شخص إلى مساعدة غذائية عاجلة، بمن فيهم 1,2 مليون شخص يواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى حالة الطوارئ (المرحلة 4). وهناك 2,9 مليون شخص يواجهون حالياً حالة من انعدام الأمن الغذائي الشديد (المرحلة 3)، ومن المتوقع أن يدفع تأثير جائحة كوفيد-19 نسبة منهم إلى المرحلة 4.

28 - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هايتي معرضة إلى حد كبير لحالات الطوارئ المفاجئة مثل الأعاصير والزلازل. ويصنف البلد بين أكثر البلدان عرضة للكوارث الطبيعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو في المرتبة الرابعة عشرة على مستوى العالم من حيث قابلية تعرضه لها، وذلك وفقاً لمؤشر INFORM لإدارة المخاطر. ويشدد الفريق على أهمية الاستعداد الملائم لموسم الأعاصير المقبل وضمن ألا تؤدي الإجراءات المتخذة لمعالجة أثر جائحة كوفيد-19 إلى تحويل الانتباه والموارد بعيداً عن إجراءات التأهب والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ.

29 - ويرحب الفريق بالتقدم الكبير المحرز في مكافحة الكوليرا من خلال الخطة الوطنية الشاملة للقضاء على الكوليرا في هايتي للفترة 2013-2022 ونهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي الذي أعلنه الأمين العام، مما أدى إلى تحسينات في الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، والمراقبة الوبائية، وأنشطة الاستجابة السريعة لمكافحة تفشي الأمراض. ومما يبعث على الاطمئنان أنه لم يتم تحديد أي حالات جديدة مؤكدة مخبرياً منذ شباط/فبراير 2019، ولم تحدث أي وفيات مرتبطة بالكوليرا منذ كانون الثاني/يناير 2019. غير أن الفريق يشعر بالقلق لأن هذا التقدم يمكن أن يتعرض للخطر من جراء أثر جائحة كوفيد-19، الذي قد يضاعف تقريباً عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه المأمونة أو لا يحصلون عليها إلا بشكل محدود من 35 إلى 68 في المائة، ليلبلغ عددهم 6,8 ملايين شخص. ويشدد الفريق على أهمية تعزيز التقدم المحرز في مكافحة الكوليرا، بسبل منها اتخاذ تدابير إنمائية طويلة الأجل لتحسين فرص حصول الأشخاص على المياه وخدمات الصرف الصحي. ويلاحظ الفريق أيضاً أن النظم التي وضعت لمكافحة الكوليرا يمكن أن تكون مفيدة في التصدي لجائحة كوفيد-19، ولذلك ينبغي الاستفادة منها ومواصلة

دعمها. وينبغي إعطاء الأولوية لتمويل النهج الجديد للأمن العام، سواء لتحقيق حالة القضاء على المرض بحلول عام 2022، أو لتوفير دعم ذي مغزى للمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً.

30 - وعلم الفريق بوجود الكثير من الأشخاص المنحدرين من أصل هايتي الذين عادوا طوعاً إلى هايتي أو أعادتهم سلطات الجمهورية الدومينيكية إلى هايتي في السنوات الأخيرة. وتفيد المنظمة الدولية للهجرة بأن نحو 100 000 مهاجر هايتي قد عادوا طوعاً أو أُعيدوا قسراً من الجمهورية الدومينيكية سنوياً في عامي 2018 و 2019. وخلال الأشهر الأولى من عام 2020، قُدر عدد العائدين من الجمهورية الدومينيكية بما يتراوح بين 5 000 و 7 000 شخص في الشهر. غير أنه منذ بدء تفشي كوفيد-19 في الجمهورية الدومينيكية في 1 آذار/مارس 2020، وعلى الرغم من إغلاق الحدود الرسمية، يعود حالياً نحو 4 000 شخص أسبوعياً، وقد سُجلت 35 000 حالة عودة منذ بدء تفشي المرض. ولا يؤدي استخدام المعابر غير الرسمية إلى تعرُّض الناس لزيادة خطر الإصابة بمرض كوفيد-19 ونقله فحسب، بل يعرِّض أيضاً النساء والفتيات والفتيان لزيادة خطر الاتجار وغيره من أشكال الإيذاء. ومن دواعي القلق أن المهاجرين العائدين يواجهون الوصم حيث يُنظر إليهم على أنهم ناقلون لمرض كوفيد-19، وتلقي المجتمعات المحلية باللوم عليهم لجلبهم المرض إلى مناطقهم. ويؤكد الفريق أنه ينبغي لحكومة هايتي أن تقوم، بدعم من المجتمع الدولي، بتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية اللازمين للأشخاص العائدين من الجمهورية الدومينيكية.

31 - وعلى الرغم من الحالة الإنسانية المثيرة للجزع، لا تزال العملية الإنسانية في هايتي واحدة من أقل العمليات تمويلاً في العالم. وقبل تفشي مرض كوفيد-19، كانت خطة عام 2020 للاستجابة الإنسانية لهايتي تُموَّل بأقل من 10 في المائة من المطلوب. وقد زادت الاحتياجات المالية زيادة كبيرة مع تتقيح خطة الاستجابة الإنسانية لتشمل الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وهناك حاجة حالياً إلى توفير ما مجموعه 472 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية لـ 2,3 مليون شخص من أشد الفئات ضعفاً (327,6 مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية المنقحة، و 105 ملايين دولار للاستجابة الصحية لمرض كوفيد-19، و 39,3 مليون دولار للاستجابات الصحية غير المتعلقة بمرض كوفيد-19). ويساور الفريق القلق من أن الافتقار إلى الموارد اللازمة للعمليات الإنسانية سيحد بشكل خطير من قدرة منظمات المعونة على تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها على أرض الواقع.

واو - حالة حقوق الإنسان

32 - أدى استمرار انعدام الأمن والتدهور الحاد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هايتي إلى مفاومة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق الاحتجاجات العنيفة المناهضة للحكومة في عام 2019 التي شلت البلد خلال فترة إغلاقه، فضلاً عن الاشتباكات بين العصابات، مما أسفر عن مقتل أو إصابة أو تشريد العديد من النساء والرجال والأطفال. وقد أثر ذلك بشدة على الحق في التعليم والحق في العمل والحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء والكساء والسكن، والحق في الصحة البدنية والعقلية. وتشير التقديرات إلى أن ثلاثة ملايين طفل لم يتمكنوا من ارتياد المدرسة في الربع الأخير من عام 2019 بسبب انعدام الأمن والاحتجاجات. ويواجه الهايتيون صعوبات متزايدة في الحصول على الغذاء ومياه الشرب والأدوية والوقود بسبب قطع الطرق، وقد تأثر القطاع الصحي بشكل خاص بانقطاع الكهرباء والوقود والإمدادات وعدم قدرة العاملين في القطاع الطبي على الوصول إلى أماكن عملهم.

33 - ولا تزال المساءلة القضائية تشكل تحدياً رئيسياً. ولم تشهد القضايا الأخيرة ذات الدلالات الرمزية والتي تنطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان من جانب أفراد العصابات والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، كما هو الحال في ليلافوا وجراند رافين (2017) ولا سالين (2018) وبيل إير (2019)، اتخاذ أي إجراء قضائي من أجل التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة. ويشدد الفريق على أهمية إجراء تحقيقات فعالة في انتهاكات حقوق الإنسان واعتماد التدابير اللازمة لتقديم الجناة إلى العدالة على نحو فعال والخروج من دوامة العنف.

34 - وأبلغ الفريق بضرورة معالجة مسألة تزايد عدد المناطق الخارجة عن القانون الخاضعة لسيطرة العصابات والتي قد تؤدي إلى استبعاد المجتمعات المحلية لأجل طويل. ويشدد الفريق على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لعنف العصابات من خلال نهج متعدد القطاعات يشمل برامج الحد من العنف المجتمعي، وإدارة الأسلحة والذخائر، وتعزيز سيادة القانون، فضلاً عن اتخاذ تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية. ويشدد الفريق أيضاً على أهمية مواصلة تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على كفالة إنفاذ القانون بفعالية، والامتثال لأعلى معايير حقوق الإنسان في الوقت نفسه. ويرحب الفريق بإعادة تنشيط المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية لاجتماع المائدة المستديرة المواضيعية الذي تعقده مع المجتمع المدني لزيادة تحسين مستوى تعزيز حقوق الإنسان واحترامها فضلاً عن المساءلة داخل المؤسسة.

35 - ويساور الفريق القلق من إمكانية مفاخرة جائحة كوفيد-19 لأوجه الضعف القائمة مما قد يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتكاب المزيد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ولوحظت في البلد ديناميات التحريض على العنف بسبب الخوف من الجائحة ووصم الأشخاص المصابين بمرض كوفيد-19 أو المشتبه بإصابتهم به. ويرحب الفريق بالحملات الإعلامية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية بدعم من الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لزيادة الوعي بالفيروس والحد من الوصم. ويدعو الفريق أيضاً إلى اتخاذ تدابير استثنائية على وجه السرعة لمنع انتشار كوفيد-19 في السجون الهايتية المكتظة (التي بلغت 343 في المائة من قدرتها الاستيعابية) نظراً لاحتمال أن تؤدي المشاكل الهيكلية القائمة في نظام السجون، إلى جانب النقص الحاد الحالي في الموارد اللازمة لمواجهة جائحة كوفيد-19، إلى حدوث أزمة إنسانية.

36 - ويرحب الفريق بوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان والمصادقة عليها في كانون الأول/ديسمبر 2019، باعتبارها أداة لدعم تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2016 وسائر الآليات الدولية لحقوق الإنسان. غير أنه يلاحظ أن إقرار هذه الخطة من جانب مجلس الوزراء، ومن ثم تنفيذها، لا يزالان معلقين. ويرحب الفريق أيضاً بقيام لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات بإعداد تقريرها الدوري الأول الذي سيقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبار ذلك فرصة جيدة للتعاون مع حكومة هايتي فيما يتعلق بطرائق تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً - الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم إلى هايتي

ألف - نهج "توحيد الأداء" للتجديد بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

37 - بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على تواجد قوات حفظ السلام، انتقلت الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى تشكيلة موجهة بشكل أكبر نحو التنمية إثر الاستعاضة عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وما فتئ الفريق يدعو

بنشاط إلى إقامة تعاون وتنسيق وثيقين ومستدامين بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن الشركاء المحليين والدوليين، بالتشاور مع حكومة هايتي، لكفالة تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لنهج "توحيد الأداء" في هايتي. ويرى الفريق أنه لن يتسنى تلبية الاحتياجات الأساسية بكفاءة وفعالية ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا باعتماد استجابة على نطاق المنظومة برمتها والتعاون فيما يخص جهود السلام والعمل الإنساني والحد من أخطار الكوارث والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وبالتالي، يرحب الفريق بالجهود التي يبذلها المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز تنسيق أنشطتهما عن طريق وضع رؤية مشتركة ونهج شامل لإجراءات الأمم المتحدة في هايتي، تتعكس نتائجها في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لهايتي الذي وضع مؤخرا. ويسعى هذا الإطار إلى تركيز موارد الأمم المتحدة السياسية والبرنامجية على العقبات المتعددة الأبعاد والهيكلية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يحقق ذلك من خلال العمل في مختلف القطاعات لتحقيق تلك الأهداف، بدلا من العمل بشكل منعزل؛ وبناء القدرات الوطنية بدلا من الاستعاضة عنها؛ والبحث عن استجابات مبتكرة وحلول إنمائية متكاملة تعمل لصالح هايتي؛ وتضافر الجهود من خلال إقامة شراكات من أجل تحقيق أثر أكبر؛ والجمع بين المشاركة على المدى الطويل وأوجه التقدم السريعة ذات الدلالات الرمزية؛ والاستماع إلى المزيد من الناس في جميع أنحاء البلاد. وبالتوازي مع ذلك، يتخذ فريق الأمم المتحدة القطري خطوات لتنشيط تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في البلد. ويعرب الفريق أيضا عن تقديره لمنح الأمين العام هايتي في تموز/يوليه 2019 الأهلية لصندوق بناء السلام، بناء على طلب الحكومة، حيث يمكن للصندوق أن يؤدي دورا هاما في الحفاظ على السلام من خلال المساعدة في معالجة بعض دوافع العنف والنزاع.

38 - ويرحب الفريق بالإجراءات السريعة التي اتخذها فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب المتكامل من أجل مساعدة السلطات الهايتية في التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال استجابة متعددة الوكالات ومتعددة القطاعات. وفي الوقت الذي نشهد فيه أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل، تتطلع البلدان إلى الأمم المتحدة للحصول على الدعم الأساسي. ويمكن للجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة منسق مقيم مستقل ومحايِد ويتمتع بالصلاحيات اللازمة، أن يؤدي دورا حاسما في مساعدة البلدان على التصدي لأزمة كوفيد-19، مع القيام في الوقت نفسه بمواصلة التركيز على تحقيق التحولات التي تطمح إليها خطة عام 2030 والوعد بعدم ترك أحد خلف الركب. ويجري حاليا تنفيذ استجابة متنسقة في هايتي تحت القيادة العامة للمنسق المقيم، حيث تقود منظمة الصحة للبلدان الأمريكية الاستجابة الصحية الفورية، ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق الاستجابة الإنسانية، ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيادة التقنية للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. ويدعو الفريق المجتمع الدولي إلى مواصلة المشاركة الجماعية في تلك الجهود وتزويد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في هايتي بالقدرات اللازمة والتمويل الكامل والمستدام الذي يمكن التنبؤ به للتعبيل بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء - الحفاظ على مشاركة الجهات المانحة في هايتي

39 - لقد كانت مشاركة المانحين في هايتي خلال العقد الماضي مستقرة، مع حدوث تفاوتات سنوية تراوحت بين 120 000 دولار و 136 000 دولار (1,015 بليون دولار في عام 2009؛ و 1,135 بليون دولار في عام 2013؛ و 999 مليون دولار في عام 2018). ويمثل متوسط حصصة التعاون الثنائي 72 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وتمثل سنة 2010 والسنوات التالية استثناء حيث لوحظت

زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، نجمت عن زيادة التضامن مع هايتي في أعقاب الخسائر الهائلة التي تسبب فيها زلزال عام 2010 (2,9 بليون دولار). وعلى الرغم من استقرار التدفقات الواردة إلى هايتي، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي في العقد الماضي من 15,1 في المائة في عام 2009 إلى 10,2 في المائة في عام 2018. وعلى النقيض من ذلك، بلغ متوسط حصة التحويلات المالية في عام 2018 نسبة 32,6 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، في حين بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 1,1 في المائة. وفيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن هايتي تلقت في عام 2018 مبلغ 141,2 مليون دولار لتغطية تكاليف تلك الأنشطة (94,1 مليون دولار للأنشطة المتصلة بالتنمية و 47,1 مليون دولار للأنشطة الإنسانية)، بما يمثل انخفاضاً من 196,7 مليون دولار (112,6 مليون دولار للأنشطة المتصلة بالتنمية و 84,1 مليون دولار للأنشطة الإنسانية) في عام 2013، وهو ما يمثل أقل من 0,4 في المائة من الإنفاق العالمي على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية البالغ قدره 36,4 بليون دولار. وقد شدد الفريق مرارا على أهمية استمرار مشاركة المجتمع الدولي في دعم هايتي للمساعدة في وضع البلد على طريق التنمية المستدامة والتعاون الإنمائي الفعال.

40 - واجتمع الفريق، خلال زيارته لواشنطن العاصمة، مع المؤسسات المالية الدولية للاطلاع على مبادراتها الجارية في هايتي. وأبلغ الفريق بأنه على الرغم من أن صندوق النقد الدولي قد ألغى الاتفاق المبرم على مستوى الموظفين بقيمة 229 مليون دولار في آذار/مارس 2019 مع رئيس وزراء هايتي السابق جان - هنري سيان بسبب الأزمة السياسية السائدة، فهو يعترم مواصلة العمل عن كثب مع السلطات الهايتية، بهدف استئناف المناقشات مما سيؤدي إلى تقديم الدعم في نهاية المطاف بمجرد استيفاء الشروط السياسية. وأبلغ الفريق بأن صندوق النقد الدولي قد راجع نهجه بحيث تُنفذ الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي بصورة أكثر تدرجا مع ما يقابل ذلك من الدعم المقدم للبرامج الاجتماعية. ويشدد الفريق على أن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الرامية إلى استدامة النمو الاقتصادي يجب بالضرورة أن تكون متوازنة مع ترتيبات الحماية الاجتماعية، ولا سيما لدعم أفقر قطاعات السكان وأضعفها.

41 - وقد خصص مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أكثر من 1,3 بليون دولار لتنفيذ مشاريع في إطار استراتيجيته القطرية للفترة 2017-2021 الرامية إلى المساهمة في تحقيق نمو أقوى وأشمل وأكثر استدامة يدعم الحد من الفقر. وشملت المخصصات في جملة أمور 463 مليون دولار لقطاع النقل، و 253 مليون دولار للمياه والصرف الصحي، و 175,5 مليون دولار للتنمية الحضرية والإسكان، و 75 مليون دولار للتعليم، و 40 مليون دولار للقطاع الاجتماعي. ويدعو الفريق مصرف التنمية إلى مواصلة انخراطه الطويل الأمد مع هايتي، لا سيما وأن المشاريع المنفذة في إطار الاستراتيجية القطرية للفترة 2017-2021 تقترب من نهايتها.

42 - ويواصل البنك الدولي دعم حكومة هايتي في جهودها الإنمائية. وهو يضطلع حالياً بثلاثة مشاريع رئيسية في البلد تبلغ قيمتها الإجمالية 175 مليون دولار، في مجالات منها تحسين المطارات و قدرة المناطق الريفية على الصمود وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. كما تم تخصيص مساهمة قدرها 40 مليون دولار للتأهب للكوارث الطبيعية. وفي آذار/مارس 2020، أطلق البنك الدولي استراتيجيته للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف للفترة 2020-2025، التي قد تكون أساسية في مساعدة بلدان مثل هايتي في التصدي لدوافع العنف والنزاع وتأثيرهما وتعزيز القدرة على الصمود. وفي حين يرحب الفريق بالمشاريع

التي ينفذها المانحون، فهو يرى أنه لن يتسنى إحراز تقدم في مجال التنمية في هايتي على المدى الطويل إلا بالانتقال من نهج تنفيذ المشاريع كل على حدة إلى نهج أكثر استراتيجية. ويدرك الفريق أنه من شأن إيجاد حل للأزمة السياسية الراهنة أن يساهم بقدر كبير في المساعدة على تحقيق ذلك النهج الاستراتيجي الطويل الأجل.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

43 - لقد أدى ظهور جائحة كوفيد-19 خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى عدم تمكن الفريق من القيام بزيارته السنوية إلى هايتي وإلى اجتماعه مع عدد محدود من الجهات المعنية الهايتية عن طريق التداول بالفيديو. ولذلك، لم يقدّم الفريق بصياغة توصيات جديدة مستفيضة في هذا التقرير، إلا أنه أشار إلى أن العديد من توصياته السابقة لا تزال صالحة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر لظهور أزمة كوفيد-19 الصحية، صيغت التوصيات الواردة في هذا التقرير بغية المساعدة على التخفيف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لهذه الجائحة.

44 - ويساور الفريق قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في هايتي، إذ يلاحظ الحلقة المفرغة الناتجة عن الأزمة السياسية وتدهور البيئة الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم معالجة العقد المستعصية التي تحول دون إحراز تقدم معقول وملحوس في التصدي للتحديات السياسية والإنمائية الأوسع نطاقاً، وهي: السلطة التي تتمتع بها نخبة ثرية صغيرة والدور الذي تضطلع به، واختلال النظام السياسي، وعدم خضوع الوظائف العامة للمساءلة، وعدم إحراز تقدم في مراجعة الدستور. ويمثل الاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاقتصادي وأوجه عدم المساواة والفقر الواسع الانتشار الأسباب الجذرية للمأزق السياسي الحالي وتدهور الحالة الأمنية، بينما يحول عدم اليقين السياسي في الوقت نفسه دون التعجيل لتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد. ويزيد تفشي مرض كوفيد-19 من التحديات القائمة بالنظر إلى أنه ما لم تتم السيطرة عليه، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة فضلاً عن التوترات السياسية والاجتماعية.

45 - ويشدد الفريق على ضرورة اتباع نهج كلي في معالجة الأزمة المتعددة الأوجه التي يواجهها البلد. وثمة حاجة ماسة إلى بذل الجهود لمعالجة المأزق السياسي الذي يجتاح هايتي منذ تموز/يوليه 2018 والذي أدى إلى تنامي انعدام ثقة جميع قطاعات المجتمع في الحكومة والمؤسسات الوطنية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لأي حل سياسي أن يحقق الاستقرار على المدى الطويل ما لم تتخذ تدابير فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل انتشار الفقر؛ وتفشي أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين؛ وعدم الاستقرار الاقتصادي؛ ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والاستنزاف الشديد للموارد الطبيعية؛ والفساد؛ وضعف الحوكمة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان.

46 - وتتسبب كل تلك العوامل في استمرار حصر سكان هايتي في دوامة متواصلة من الضعف وتعرقل إحراز تقدم في الحد من الاحتياجات الإنسانية وفي الانتقال إلى التنمية المستدامة. ويشدد الفريق على ضرورة تكملة التدابير العاجلة لإنقاذ الأرواح بإجراءات تصدى للأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الاحتياجات، وتؤدي إلى بناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل، وتعزيز التنمية الطويلة الأجل. ويلزم إحراز تقدم كبير في الربط بين التدخلات في مجالات تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام، بسبل منها على سبيل المثال ربط إدارة المخاطر والكوارث بالسياسات البيئية،

وتدخلات التصدي لانعدام الأمن الغذائي بالسياسات الزراعية. وقد أضحى ذلك أكثر إلحاحاً في سياق أزمة كوفيد-19، حيث من الواضح أن محدودية التقدم المحرز في تعزيز التنمية المستدامة جعلت البلدان أكثر ضعفاً. ولكفالة التصدي لكوفيد-19 بفعالية، لا بد من الاسترشاد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي ستوفر فرصة "لإعادة البناء على نحو أفضل" تمشياً مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب المنصوص عليه في خطة عام 2030.

47 - وينبغي أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور هام في مساعدة الحكومة في التصدي للتحديات القائمة باتباع نهج شمولي يكفل تكملة الأنشطة الرامية إلى النهوض بالاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بجهود تساعد على التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

48 - ولكي تحقق تلك الجهود النتائج المنشودة، من الأهمية بمكان أن تعمل حكومة هايتي وشركاؤها في التنمية بطريقة منسقة تنسيقاً جيداً وفعالة ومنسجمة.

49 - ويقدم الفريق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات التالية للنظر فيها:

50 - يشجع الفريق حكومة هايتي على القيام بما يلي:

(أ) تكثيف الجهود بهدف التواصل مع جميع مكونات المجتمع في إطار حوار وطني حقيقي وشامل للجميع يرمي إلى التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد وإحراز تقدم نحو مراجعة الدستور وتنظيم الانتخابات البلدية والبرلمانية؛

(ب) ضمان استجابة منسقة تنسيقاً جيداً لأزمة كوفيد-19 المتعددة الأوجه، من خلال معالجة أبعادها الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإمائية في آن واحد؛

(ج) زيادة توثيق التعاون مع بلدان المنطقة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل الهجرة، ولا سيما في السياق الحالي لجائحة كوفيد-19؛

(د) التعجيل بإحراز تقدم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار عقد العمل؛

(هـ) التعجيل بتنفيذ خطط التنمية الوطنية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(و) وضع إجراءات لإصلاح قطاع العدالة، مع التركيز على تنفيذ القوانين القائمة، وضمان سيادة القانون، وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد ومكافحة الإفلات من العقاب؛

(ز) تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق التصدي للعنف الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، يدعو الفريق إلى التعجيل بموافقة مجلس الوزراء على الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وإلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً؛

(ح) كفالة تخصيص مزيد من الاهتمام والموارد لجهود الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ، بالنظر إلى قلة منعة البلد إزاء الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى، بالإضافة إلى دعم القدرة على التأهب والاستجابة، بما في ذلك عن طريق مواصلة تعزيز قدرات مديرية الحماية المدنية؛

(ط) النظر في استكشاف سبل للعمل على نحو أوثق مع صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام.

51 - ويوصي الفريق بأن يقوم المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية بما يلي:

(أ) تقديم الدعم الكافي والعاجل للجهود التي تبذلها الحكومة لمنع انتشار مرض كوفيد-19 والتصدي له، بما في ذلك عن طريق توفير ما يلزم من موارد للوفاء بمتطلبات خطة مواجهة كوفيد-19 التي وضعتها وزارة الصحة العامة والسكان؛

(ب) تحقيق زيادة كبيرة في المساهمات في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، بما في ذلك الاستجابة الإنسانية لكوفيد-19، من أجل تلبية احتياجات البلد المتزايدة من المساعدات الإنسانية والحماية والغذاء؛

(ج) تعزيز التضامن الإقليمي، ومواصلة المشاركة الجماعية في هايتي، والعمل عن كثب مع حكومة هايتي في تقديم دعم متسق ومنسق تنسيقاً جيداً بهدف التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 وتعزيز التنمية المستدامة، تمهيداً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(د) تقديم دعم كبير لفريق الأمم المتحدة القطري حتى تتوفر لمنظومة الأمم المتحدة القدرات والموارد اللازمة لمساعدة حكومة هايتي بنجاح على التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) توفير تمويل متعدد السنوات كاف ومرن وقابل للتنبؤ به من أجل وضع برامج لعمليات الانتقال والتعافي وبناء السلام بهدف تيسير اتخاذ إجراءات تكميلية في الحلقة المتصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

52 - ويوصي الفريق بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) مواصلة العمل عن كثب مع حكومة هايتي في دعم تدابير مواجهة أزمة كوفيد-19 بجميع أبعادها، وفي تنفيذ الأنشطة في إطار الأولويات الإنمائية التي حددتها السلطات الهايتية، وتمهيداً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) التعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية في التصدي للأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19، مع مراعاة حاجة البلد إلى اهتمام خاص بالنظر إلى ما يعاني منه من هشاشة؛

(ج) مواصلة تكثيف جهودها لاعتماد استجابة شاملة على نطاق المنظومة ككل، بما في ذلك زيادة التعاون والتكامل فيما بين الأنشطة التي تعزز جوانب التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والعمل الإنساني، واستدامة السلام من أجل الحد بشكل أفضل من الاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف، والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لمشاكل البلد وتعزيز التنمية والسلام في الأجل الطويل؛

(د) كفاءة محافظة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري على التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بينهما من أجل تعظيم أثر جهودهما والاستفادة من الموارد المتاحة؛

(هـ) كفاءة قدرة تشغيلية كافية في هايتي لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والاستعداد لموسم الأعاصير المقبل. وسيكون الوجود المعزز والمستمر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في البلد أمراً حاسماً لزيادة الوعي وتنسيق الاستجابة الإنسانية.

بيان الفريق الاستشاري المخصص لهائتي*

نيويورك

6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

عقد الفريق الاستشاري المخصص لهائتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعاً استثنائياً في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في ضوء تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتدهور الحالة الإنسانية، وتزايد انعدام الأمن، واستمرار المأزق السياسي في البلد. واستمع الفريق إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمم العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هيلين لا ليم، ونائب الممثلة الخاصة للأمم العام بالنيابة/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، فرناندو هيرالدو.

ويسلم الفريق بأن الأزمة التي تعاني منها هايتي أزمة متعددة الأبعاد ولا يمكن حلها إلا عن طريق تولي شعب هايتي القيادة وامتلاكه زمام الأمور ومن خلال التوصل إلى حل سياسي. وتقع على عاتق المسؤولين المنتخبين ديمقراطياً في هايتي مسؤولية إيجاد حل توافقي وفقاً للإجراءات القانونية. ويدعو الفريق جميع الأطراف الهايتية إلى نبذ العنف والالتزام على وجه السرعة بحل الخلافات السياسية سلمياً عن طريق الحوار. فالحوار الوطني الشامل والجامع والبناء وحده كفيل بالتعجيل برسم معالم الطريق للمضي قدماً من أجل التصدي بنجاح للتحديات السياسية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية التي يواجهها البلد، وإعادة بناء الثقة، وتشكيل رؤية مشتركة للتنمية الطويلة الأجل في البلد. ويشير الفريق إلى ضرورة التصدي للعوامل القائمة منذ أمد بعيد المسببة لانعدام الاستقرار والمساواة في هايتي، ويشير إلى المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق حكومة هايتي في هذا الصدد. ويشدد الفريق على ضرورة تكملة الجهود الرامية إلى إجراء حوار وطني شامل للجميع بتدابير تكفل التعجيل بتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لأشد فئات السكان ضعفاً.

ويشدد الفريق على أنه لا يمكن إحلال سلام واستقرار دائمين دون السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي لجميع الهايتيين.

ويحث الفريق المجتمع الدولي على مواصلة التعاون بشكل جماعي من أجل دعم هايتي. ويعرب الفريق عن بالغ قلقه من تدهور الحالة الإنسانية في هايتي، ويشدد على أهمية زيادة مساهمات الشركاء الدوليين في خطة الاستجابة الإنسانية من أجل كفاية تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية القائمة في البلد بنجاح وعلى وجه السرعة. ويؤكد الفريق ضرورة كفاية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق. وهو يرحب بالتقدم المحرز في مكافحة وباء الكوليرا، لكنه يشدد على ضرورة مواصلة توخي اليقظة.

* ترأس كندا الفريق الاستشاري المخصص لهائتي، وهو يتألف من الممثلين الدائمين لكل من الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبنين، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، والسلفادور، وشيلي، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة. ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عضو في الفريق بحكم منصبه. وقد تم تشكيل الفريق في البداية في عام 1999، وتتمثل ولايته في متابعة استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل في هايتي عن كثب وتقديم المشورة بشأنها.

ويعرب الفريق عن تقديره للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ويدعوه إلى مواصلة دوره في المساعي الحميدة السياسية ومواصلة جهوده النشطة للمساعدة في إيجاد حل للحالة، وكفالة التعاون الفعال بين جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في المجال السياسي والإئمائي والإنساني والمالي، علاوة على الشركاء المحليين والدوليين الآخرين العاملين في هايتي. وسيبقي الفريق الحالة قيد نظره الفعلي، وسيواصل رصد التطورات عن كثب.

إعراب الفريق الاستشاري المخصص لهائتي عن تضامنه مع هايتي خلال جائحة كوفيد-19*

نيويورك

8 أيار/مايو 2020

عقب اجتماع استثنائي عقده الفريق الاستشاري المخصص لهائتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في 29 نيسان/أبريل لمناقشة تطور الحالة في هايتي في ضوء تفشي مرض كوفيد-19، يعرب الفريق عن قلقه من أن أقل البلدان نمواً مثل هايتي ستتأثر بشكل غير متناسب بالنظر إلى ضعف البنى التحتية الصحية في هذه البلدان وما تتسم به من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الكامنة. ومن المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة حدة الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان والأزمة الاقتصادية في هايتي وإلى تفاقم أوجه الضعف القائمة، والإلقاء بمزيد من الناس في براثن الفقر في بلد يعيش فيه بالفعل 6 ملايين شخص تحت خط الفقر.

ويساور الفريق القلق كذلك من أن حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بمرض كوفيد-19، وأثرها الاجتماعي والاقتصادي، يمكن أن تصبح كارثة إنسانية تهدد بتقويض بعض المكاسب الإنمائية والأمنية التي تحققت بشق الأنفس في هايتي خلال فترة العقد ونصف العقد الماضية، ما لم تتم إدارة هذه الحالة على النحو المناسب. ويعاني حالياً 40 في المائة من سكان البلد من انعدام الأمن الغذائي، وبذلك تصنف هايتي ضمن البلدان العشرة الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم. وفي ظل إغلاق المدارس، يُحرم حالياً نحو 300 000 طفل من الوجبة المدرسية اليومية، ويعرضهم ذلك لخطر شديد يتمثل في توقف النمو. وقد يتسبب حلول موسم الأعاصير في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في تفاقم التحديات القائمة. ويساور الفريق القلق أيضاً من أن جائحة كوفيد-19 قد تتسبب في زيادة تقويض ثقة الهائتيين في مؤسساتهم الوطنية، وتفاقم حدة التوترات السياسية والاجتماعية، وتؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وتصبح عاملاً يؤدي إلى تجدد العنف وزيادة التحديات الأمنية.

ويشدد الفريق على أنه على الرغم من الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتلبية الاحتياجات الصحية والإنسانية لهائتي، ينبغي أيضاً مواصلة بذل الجهود لمواصلة تعزيز التنمية المستدامة وبناء قدرة البلد على مواجهة الصدمات في المستقبل. ويرحب الفريق بالتدابير السريعة التي اتخذتها حكومة هايتي، التي يظل اضطلاعها بالمسؤولية وخضوعها للمساءلة عموماً عنصراً أساسياً في التصدي للأزمة، بما في ذلك إنشاء لجنة علمية متعددة التخصصات ولجنة متعددة القطاعات لمساعدة وزارة الصحة العامة والسكان في إدارة هذه الجائحة، فضلاً عن وضع خطة للاستجابة الصحية لكوفيد-19.

* ترأس كندا الفريق الاستشاري المخصص لهائتي، وهو يتألف من الممثلين الدائمين لكل من الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبنين، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، والسلفادور، وشيلي، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة. ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عضو في الفريق بحكم منصبه. وقد تم تشكيل الفريق في البداية في عام 1999، وتتمثل ولايته في متابعة استراتيجية التنمية طويلة الأجل في هايتي عن كثب وتقديم المشورة بشأنها.

ويرحب الفريق كذلك بالجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لدعم حكومة هايتي في التصدي للأثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية لأزمة كوفيد-19، ولا سيما الجهود الرامية إلى تحسين مستوى التنسيق والاتساق في العمل الإنساني والتنمية المستدامة وجهود بناء السلام.

وإذ يشدد الفريق الاستشاري المخصص لهايتي على أن أزمة كوفيد-19 العالمية تتطلب استجابة وتضامنا عالميين، يطلب إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية وجميع أصحاب المصلحة العمل معاً بعزم وعلى وجه الاستعجال لمنع انتشار مرض كوفيد-19 والتصدي له والتخفيف من آثاره الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. ويدعو الفريق جميع الجهات الفاعلة إلى كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبالكامل ودون عوائق، وهو أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى لتيسير التصدي لهذه الجائحة. ويحث الفريق أيضاً على دعم خطة هايتي للتصدي لأزمة كوفيد-19 التي تقودها وزارة الصحة العامة والسكان، ويدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية في هايتي وكذلك في خطة الأمم المتحدة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19.

وسيبقي الفريق الحالة قيد نظره الفعلي وسيواصل رصد التطورات عن كثب.